أزمة تايوان: تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق

22-7-2004

إن إدارة بوش ليس لديها دوافع سياسية أو استراتيجية لخلق أزمة الآن مع الصين، لأنها تدرك جيداً أنها لن تستطيع أن تديرها بكفاءة في ظل المأزق الذي تواجهه قواتها في العراق وأفغانستان، ولم تكن زيارة كوندوليزا رايس الأخيرة للصين محاولة لإشعال أزمة بين البلدين، بل كانت محاولة لإخماد هذه الأزمة

بقلم عبدالله صالح

تعد قضية تايوان أحد بؤر التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية، فالصينيون لديهم حساسية خاصة فيما يتعلق بتايوان، حيث يعتبرونها جزءاً من الصين الواحدة ولا يمكن التفريط فيها أو قبول استقلالها وانفصالها عن الوطن الأم إلى ما لا نهاية. كما أن الوجود الأمريكي العسكري والسياسي في تايوان, وموقف واشنطن الداعم للسياسة التايوانية, رغم التصريحات الأمريكية النافية لذلك أحيانا, يمثل تحديا وقلقا بالغين لدى الصين.

وبالإضافة إلى ذلك, فإن طموحات الصين لتصبح قوة دولية عظمى, ترتبط إلى حد كبير بما ستؤول إليه قضية تايوان. فإعادة هذه الجزيرة إلى الصين تعني مزيدا من القوة السياسية والاقتصادية, بينما تعني في الوقت ذاته تقلص الوجود والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا, وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

وترتبط الولايات المتحدة بعلاقات قوية مع تايوان، التي استطاعت أن تحقق نجاحا اقتصاديا مذهلا وتنعم بمجموعة من الحريات جعلتها متميزة عن الصين الشيوعية، حيث يشعر الكثير

من الأمريكيين وممثلوهم في الكونجرس بالإعجاب بشعب تايوان، ومن ثم يدعمون توجهاته نحو الاستقلال عن الصين. ومن الناحية الرسمية، فإن الولايات المتّحدة ملتزمة بسياسة الصين الموحدة التي تعني معارضة استقلال تّايوان .ولكن من وجهة النظر الصينية، هناك عدة مؤشرات على تغير سياسة واشنطن، منها قيام الرئيس جورج بوش في 14 يونيو الماضي بتبني تشريع يدعم جهود تايوان في الحصول على وضع الدولة المراقب في منظّمة الصّحّة العالمية, وقد تبدو هذه المسألة قليلة الأهمية أو حتى تافهة، ولكنها تمنح نوعاً من الوجود القانوني المستقل لتايوان في إحدى المنظمات الدولية، وهو ما يعني تغير السياسة الأمريكية تجاه سياسة الصين الموحدة.

ولكن الواقعية السياسية تفرض على الإدارة الأمريكية الحرص علي علاقات مستقرة مع الصين كقوة إقليمية كبرى يحسب لها ألف حساب في آسيا. فالصين تلعب دورا حاسما في المفاوضات الخاصة بكبح كوريا الشمالية عن تطوير أسلحة نووية. وهي قضية رئيسية حساسة في الحملة الأمريكية ضد ما تسميه بالإرهاب. ووفقا لذلك، فإن على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة وسطٍ دقيقة بين الصين التي تربطها بها مصالح اقتصادية وسياسية قوية من ناحية. وبين تايوان التي تحظى بتعاطف الأمريكيين معها إيديولوجيا ومعنويا.

وفى حين تزعم بكين أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، فإن تايوان تؤكد على حقها في الاستقلال، بل إن الرئيس التايواني "شين شوا بيان" الذي أعيد انتخابه مؤخراً، اتخذ بالفعل عدة خطوات نحو الاستقلال بتايوان، ودعا إلى استفتاء على مشروع دستور جديد للبلاد عام 2006. وقد حذرت الصين من أن هذا السلوك قد يدفع الصين لاستخدام القوة المسلحة

للحيلولة دون استقلال تايوان، صحيح أن الصين اعتادت على مثل هذه الدعوات الانفصالية من حكام تايوان، لكنها لم تواجه قبل ذلك برئيس تايواني مثل شين، الذي يبدو جاداً في قيادة تايوان نحو الاستقلال.

وتعج كل من ضفتي خليج تايوان بدعاة المواجهة المسلحة كسبيل وحيد لحل قضية تايوان. غير أن التجارة وغيرها من الاتصالات الأخرى تنمو بين الجانبين، وقد أمكن تجنب نشوب الحرب بينهما مرات عديدة. إلا أن الحل العسكري يظل خياراً قائماً إذا خطت تايوان من جانبها أي خطوة نحو الاستقلال عن الصين الأم، إذ إن ذلك يعني بدء دق طبول الحرب في بكين إيذانا بانفجار الوضع في آسيا وهو مالا تحتاجه الولايات المتحدة حاليا بل ولا تريد حدوثه أصلا، لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وما تواجهه الولايات المتحدة من تحديات أمنية خطيرة.

لقد جعل الرئيس التايواني "شين شوا بيان" قضية الاستقلال تطفو على السطح في حملته الانتخابية عندما تعهد بإجراء استفتاء يطالب الصين بسحب صواريخها التي تستهدف تايوان وإجراء تسوية سلمية للنزاع عبر مضيق تايوان. وهو ما ردت عليه الصين بإجراء مناورات عسكرية، استعرضت فيها أحدث ما لديها من أسلحة ومعدات قتالية، في تجربة عملية لما يمكن أن تقوم به من خطوات لقمع ما أسمته بالتمرد التايواني ضد سياسة الصين الواحدة. وإزاء قلقه من تفاقم التوترات في المنطقة، أعرب الرئيس الأمريكي بوش بأقوى العبارات عن أسفه لمبادرة شين باعتبارها تمثل تهديدا للوضع القائم شديد الحساسية بين الصين وتايوان. غير أنه إذا كانت الواقعية تملي على الولايات المتحدة ضرورة العمل تجاه إقامة علاقات مستقرة مع الصين. فإن أيا من الإدارات الأمريكية، جمهورية

كانت أم ديمقراطية، لا يمكنها التخلي عن تايوان في حالة إذا هددتها الصين باستخدام القوة ضدها.

زيارة كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكي للصين في 8 يوليو الجاري، والتي أعلن أنها بهدف مناقشة مشكلة كوريا النووية، تحوّلت إلى محاولة لنزع فتيل أزمة تايوان، حيث أعربت كوندوليزا رايس عن تفاؤلها بشأن تطور العلاقات بين بلادها والصين رغم انتقاد الزعماء الصينيين لسياسة واشنطن إزاء تايوان. وقالت إن العلاقات الصينية الأمريكية تتطور بشكل واعد للغاية، وأن الرئيس جورج بوش يريد لعلاقات البلدين مزيداً من التطور، في حين أعرب المسئولون الصينيون عن انزعاجهم العميق بشأن مسألة تايوان، وأشاروا إلى عدم رضا بلادهم عن صفقة الأسلحة الأمريكية لتايوان والتي قدرت قيمتها بنحو 18 بليون دولار، كما أعرب المسئولون الصينيون عن قلقهم بشأن ما أثير عن مطالبة الولايات المتحدة لتايوان بإرسال قوات إلي العراق، وحذروا واشنطن من 'التدخل' إذا حاولت بكين قمع أي خطوات تقوم بها تايبه لإعلان الاستقلال الرسمي عن الصين.

وبمجرد عودة كوندوليزا رايس من رحلتها في الصين، بدأت الولايات المتحدة في إجراء مناورة عسكرية محدودة لكيفية الرد علي أي إجراء عسكريّ تتخذه الصين ضدّ تايوان، يمكن أن يخل بالاستقرار في منطقة مضايق تايوان وما حولها. كما أعلنت تايوان هي الأخرى عن إجراء مناورات عسكرية الشهر المقبل. ويمكن النظر إلي هذا التصعيد المتبادل، على أنه هو السياق الطبيعي للعلاقات الصينية الأمريكية التي تتراوح بين موجات من التصعيد والهدوء، كما أن إعادة انتخاب الرئيس التايواني "شن" قد ساهمت في توتر الأجواء. ورغم ذلك فإن

هناك عدة عوامل يجب أن نأخذها في الاعتبار، أولها ذلك القصور الذي تعاني منه الولايات المتحدة في قواتها البرية مقارنة بقواتها البحرية، التي تتمتع بوضع أفضل، ولكن هذه القوات البحرية قد تحتاجها الولايات المتحدة بقوة في إطار حربها ضد ما تسمية بالإرهاب في أفغانستان والشرق الأوسط، فليس لدي الولايات المتحدة قوات برية تدعم بها تايوان في حالة حدوث مواجهة مع بكين، كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تغامر بقواتها البحرية حول تايوان، في وقت تواجه فيه موقفاً هو الأصعب من نوعه منذ حرب فيتنام، وهذا الموقف تدركه الصين جيداً، وتعرف أنه لا يوجد وقت أفضل من هذا للتفاوض مع الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الاقتصاد الصيني يعاني من أزمة هيكلية، رغم ما تحقق من نمو اقتصادي وصل إلى أكثر من 9% سنوياً، فمع الحجم السكاني الكبير والذي يتجاوز مليار وأربعمائة مليون نسمة، لا تستطيع الصين أن ترفع مستويات معيشة معظم السكان وتحقق الانتعاش الاقتصادي، الذي يمكن أن يشكل عنصر جذب لمواطني تايوان نحو الوطن الأم، ولكن الصين لديها ورقة أخرى رابحة تتعلق بالانتماء للصين كوطن يسع الجميع. وإذا استطاعت الصين أن توظف هذه الورقة، وتتصرف بحكمة، فإنها يمكن أن تستوعب طموحات وأحلام مواطني تايوان وتحشد طاقاتهم في إطار الوطن الأم، بشرط أن يشعر هؤلاء بوجود مصلحة حقيقية تربطهم بهذا الوطن.

وهناك نقطة أخيرة تتعلق بالنجاحات التي حققتها الصين في قدراتها العسكرية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحاملات الطائرات والصواريخ المضادة للسفن، وتكفي الإشارة إلى أنها تعاونت مع روسيا في إنتاج نوع جديد من الغواصات الهجومية،

نشرت صوراً لها على أحد مواقع الانترنيت الصينية خلال الأسبوع الماضي فقط. وأرادت الصين من خلال نشر صور هذه الغواصة تحقيق أمرين، أولهما توصيل رسالة للولايات المتحدة مفادها أن الصين قد بدأت مرحلة جديدة في سباق التسلح، والأمر الثاني هو سعيها لإلقاء ظلال من الشك حول تقديرات المخابرات الأمريكية لقوة الصين، فإذا كان كل من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاجون لم يعرفا نبأ هذه الغواصة إلا بعد نشر صورها علي الانترنيت، فلابد أن هناك الكثير مما لا يعرفانه عن القدرات الصينية.

ولهذه الأسباب، فإن إدارة بوش ليس لديها دوافع سياسية أو استراتيجية لخلق أزمة الآن مع الصين، لأنها تدرك جيداً أنها لن تستطيع أن تديرها بكفاءة في ظل المأزق الذي تواجهه قواتها في العراق وأفغانستان، ولم تكن زيارة كوندوليزا رايس الأخيرة للصين محاولة لإشعال أزمة بين البلدين، بل كانت محاولة لإخماد هذه الأزمة. ولكن زعماء الصين بالتأكيد لديهم من الأسباب ما يدفعهم لخلق هذه الأزمة في هذا التوقيت الذي لا تستطيع فيه الولايات المتحدة مساندة تايبيه بالقدر الكافي، فجيشها الموزع في معظمه بين العراق وأفغانستان، يعاني نقصاً شديدا، رغم تدعيمه مؤخراً بعدة آلاف من قوات الاحتياط الخاصة، وقواتها البحرية متورطة في صراع شرس ضد من تسميهم الولايات المتحدة بالعناصر الإرهابية الموالية لتنظيم القاعدة.ولهذا لم تجد الولايات المتحدة مفراً من التفاوض مع بكين، وإقناعها بكافة السبل بعدم تصعيد الأزمة مع تايوان.